الولايات المتحدة وإسرائيل

من يخدم من؟

مقال في تداخل النفوذ والمصالح والأهداف الاستراتيجية

إعداد : عباس رميتي
وكالة نيوز
10-06-2026

مقدمة

منذ تأسيس دولة إسرائيل عام 1948، شكّلت العلاقة بينها وبين الولايات المتحدة إحدى أكثر الشراكات الدولية تعقيداً وإثارةً للجدل في التاريخ المعاصر .وبينما يرى فريق من الباحثين أن إسرائيل تمثل ذراعاً متقدمة للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، يذهب آخرون إلى أن النفوذ الإسرائيلي داخل الولايات المتحدة بلغ درجةً جعلت واشنطن تتحول إلى مظلة سياسية ودبلوماسية تخدم المصالح الإسرائيلية على الساحة الدولية.

يحاول هذا التحقيق الإجابة عن سؤال مركزي :هل أنشأت الولايات المتحدة إسرائيل لخدمة استراتيجيتها الإقليمية، أم أن إسرائيل استطاعت عبر عقود من النفوذ السياسي واللوبيات أن تجعل القوة العظمى الأولى في العالم أحد أهم أدوات دعمها؟ وهل يمكن قراءة هذه العلاقة في سياق أشمل يشمل العولمة والسيطرة على الموارد وإعادة تشكيل النظام الدولي؟

ليس السؤال: من يخدم من؟ بل كيف تشكّلت منظومة مصالح ونفوذ متبادل جعلت من هذا التحالف أحد أعمد السياسة الدولية المعاصرة

أولاً :فرضية إسرائيل بوصفها أداة أمريكية

تنطلق هذه الفرضية من مسلّمة جيوسياسية :أن الولايات المتحدة بحاجة ماسة إلى موطئ قدم استراتيجي في منطقة تمثل ملتقى ثلاث قارات وممراً لأكثر طرق الطاقة والتجارة الدولية حيويةً .وفي هذا السياق، تبدو إسرائيل كحليف عسكري وتكنولوجي واستخباراتي لا يمكن الاستغناء عنه.

وقد بدا ذلك جلياً في الحرب الباردة، حين شكّلت إسرائيل سداً منيعاً أمام المد السوفيتي في المنطقة، كما شكّلت أداةً لاختبار ،التقنيات العسكرية الأمريكية وتطويرها في بيئات قتالية حقيقية .وبعد انتهاء الحرب الباردة، لم تفقد إسرائيل قيمتها الاستراتيجية 'بل ازدادت أهميتها في مواجهة ما وصفته واشنطن بـ'محاور الشر 'و'الدول المارقة.

وتشمل أبرز المنافع الأمريكية من هذا التحالف :الاستفادة من المخابرات الإسرائيلية في رصد الفاعلين الإقليميين وتحليل ،تحركاتهم، والحصول على تجارب ميدانية بالغة الأهمية في مجال التقنيات العسكرية والدفاع الصاروخي والحرب الإلكترونية .فضلاً عن امتلاك نفوذ استراتيجي يمكّن من التأثير في موازين القوى الإقليمية دون الحاجة إلى تدخل عسكري مباشر

ثانياً :فرضية النفوذ الإسرائيلي على القرار الأمريكي

تستند هذه الفرضية إلى التأثير الكبير الذي تمارسه جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل داخل الولايات المتحدة .فمنذ سبعينيات القرن الماضي، برزت منظمات ضغط قوية استطاعت بناء علاقات واسعة داخل الكونغرس ومراكز الأبحاث ووسائل الإعلام ودوائر صنع القرار.

ويشير مؤيدو هذا الرأي إلى أن الدعم الأمريكي لإسرائيل غالباً ما يستمر بغض النظر عن الحزب الحاكم أو التغيرات السياسية الداخلية .وهو ما يعدّونه دليلاً على وجود بنية نفوذ مستقرة تتجاوز الحسابات السياسية التقليدية .كما يستشهد هؤلاء باستخدام الولايات المتحدة حق النقض)الفيتو (مراراً لحماية إسرائيل داخل مجلس الأمن الدولي.

في المقابل، يرى المنتقدون أن الحديث عن سيطرة مطلقة يتجاهل تعقيد النظام الأمريكي؛ إذ ثمة لحظات تاريخية ضغطت فيها واشنطن بقوة على تل أبيب وفرضت عليها قيوداً صارمة.

في المقابل، يرى منتقدو هذا الطرح أن السياسة الخارجية الأمريكية تتأثر بمؤسسات متعددة تشمل البيت الأبيض ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية وأجهزة الاستخبارات والكونغرس والشركات الكبرى والصناعات العسكرية ومراكز الدراسات .كما أن التاريخ يبين وجود حالات ضغطت فيها الولايات المتحدة على إسرائيل أو فرضت عليها قيوداً.

ثالثاً :العلاقة بوصفها تحالف مصالح متبادلة

يرى عدد كبير من الأكاديميين أن تفسير العلاقة من خلال مفهوم "السيطرة" وحده لا يكفي .فإسرائيل تحتاج إلى الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي الأمريكي للحفاظ على تفوقها الإقليمي .وفي المقابل، تستفيد الولايات المتحدة من القدرات الاستخباراتية والعسكرية والتكنولوجية الإسرائيلية، ومن وجود حليف قوي في منطقة تشهد صراعات مستمرة.

وبذلك تصبح العلاقة أقرب إلى شراكة استراتيجية غير متكافئة، تمتلك فيها الولايات المتحدة الموارد والقوة الأكبر، بينما تمتلك إسرائيل قدرة معتبرة على التأثير في بعض جوانب السياسة الأمريكية عبر التحالفات السياسية واللوبيات المؤيدة لها .وقد وصف الباحثان جون ميرشايمر وستيفن والت هذه الديناميكية في كتابهما الشهير "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية".

ومما يُعقّد المشهد أكثر أن هذه الشراكة باتت تتشابك مع مصالح اقتصادية وتجارية هائلة؛ إذ يُقدَّر حجم التبادل التجاري السنوي بين البلدين بأكثر من 50 مليار دولار، كما تُسهم الشركات التكنولوجية الإسرائيلية بشكل لافت في منظومة الابتكار والأمن السيبراني الأمريكية.

رابعاً :الأدلة الرقمية والتوثيق الإحصائي

يُعدّ هذا القسم ركيزة التحقيق التوثيقية، إذ لا يمكن لأي قراءة تحليلية أن تُغني عن الأرقام والوثائق .وفيما يلي أبرز البيانات الموثّقة التي تُلقي ضوءاً كاشفاً على طبيعة هذه العلاقة وحجمها:

البيان /المؤشر	القيمة /التفصيل
إجمالي المساعدات الأمريكية لإسرائيل منذ 1948	أكثر من 260 مليار دولار)بالأسعار الثابتة(، مما يجعل إسرائيل أكبر متلقّ للمساعدات الأمريكية في التاريخ
المساعدات العسكرية السنوية الحالية	مليار دولار سنوياً بموجب اتفاق 2016 الممتد حتى 2028 3.8
المساعدات الطارئة الإضافية 2023–2024	أكثر من 17 مليار دولار في أعقاب أحداث أكتوبر 2023، تضمنت ذخائر وصواريخ ومعدات عسكرية متطورة
استخدام الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن	أكثر من 45 مرة منذ 1972 لحماية إسرائيل من قرارات الإدانة الدولية
الإنفاق السياسي للوبي المؤيد لإسرائيل (AIPAC)	تجاوز 100 مليون دولار في انتخابات 2024، مما يجعله من أقوى جماعات الضغط في واشنطن
عدد قرارات مجلس الأمن المعطّلة	أكثر من 45 مشروع قرار يخص الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي أُسقط بالفيتو الأمريكي
حجم التبادل التجاري الثنائي السنوي	يتجاوز 50 مليار دولار سنوياً، يشمل التكنولوجيا والدفاع والزراعة والأدوية
التعاون في الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي	إسرائيل ثاني أكبر مُصدِّر للتكنولوجيا الأمنية السيبرانية عالمياً، مع تكامل وثيق مع الوكالات الأمريكية
عدد الاتفاقيات العسكرية الثنائية	أكثر من 50 اتفاقية دفاعية وتعاون أمني ثنائية موقّعة منذ 1948
حصة إسرائيل من صفقات التسليح الأمريكي	تحتل إسرائيل المرتبة الأولى تاريخياً في استيراد الأسلحة الأمريكية بين دول الشرق الأوسط

تكشف هذه الأرقام أن العلاقة الأمريكية-الإسرائيلية ليست مجرد ارتباط سياسي أو عاطفي، بل هي منظومة متكاملة ذات أبعاد اقتصادية وعسكرية واستخباراتية وتكنولوجية، تجعل الفصل بين مصالح الطرفين أمراً بالغ الصعوبة في التحليل المجرد.

خامساً :الأبعاد الاستراتيجية العالمية – العولمة والموارد والنظام الدولي

لا يمكن قراءة العلاقة الأمريكية-الإسرائيلية بمعزل عن السياق الأشمل للنظام الدولي المعاصر .فمنطقة الشرق الأوسط التي تحتضن هذا التحالف تتمتع بموقع جيوسياسي استثنائي يربط ثلاث قارات، ويتحكم في ممرات بحرية حيوية كقناة السويس ومضيق هرمز وباب المندب، ويمتلك احتياطيات الطاقة الأضخم في العالم.

في سياق العولمة، يرى بعض المحللين أن الهيمنة الأمريكية على النظام المالي الدولي تتطلب توافر أذرع إقليمية تضمن استقرار تدفق الطاقة وسلاسل الإمداد .وإسرائيل، بموقعها وقدراتها، تؤدي هذا الدور في منطقة بالغة الحساسية.

كذلك يُلاحظ الباحثون أن الشركات التكنولوجية الإسرائيلية باتت لاعباً رئيسياً في منظومة الاقتصاد الرقمي العالمي؛ من الأمن السيبراني إلى الذكاء الاصطناعي إلى تقنيات الزراعة والمياه .وهذا يمنح إسرائيل قيمة مضافة تتجاوز دورها العسكري التقليدي لتجعل منها شريكاً لا غنى عنه في اقتصاد المعرفة.

الشرق الأوسط لم يعد مجرد خزان نفط؛ إنه مسرح الصراع على من يُقرر قواعد الاقتصاد الرقمي وطرق الإمداد ومسارات الطاقة في القرن الحادي والعشرين

وعلى صعيد السيطرة على قرارات المؤسسات الدولية، تُوظَّف العلاقة الأمريكية-الإسرائيلية أحياناً في سياق أوسع يشمل التأثير على مواقف حلف الناتو وهياكل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي .وهو ما يدفع بعض المنتقدين إلى القول إن دعم إسرائيل ليس مجرد سياسة إقليمية بل جزء من استراتيجية عالمية للحفاظ على النظام الليبرالي الغربي.

الخلاصة

تكشف دراسة مسار العلاقات الأمريكية–الإسرائيلية أن هذه العلاقة تجاوزت منذ عقود مفهوم التحالف التقليدي بين دولتين لتتحول إلى شراكة استراتيجية متشابكة تخدم مجموعة واسعة من الأهداف السياسية والاقتصادية والأمنية على المستويين الإقليمي والدولي.

فمن منظور المصالح الأمريكية، تمثل إسرائيل حليفاً متقدماً في منطقة تُعد من أكثر مناطق العالم حساسية من حيث الموقع الجيوسياسي، وطرق التجارة الدولية، ومصادر الطاقة، والصراعات الإقليمية .وقد وفرت هذه الشراكة لواشنطن نقطة ارتكاز ثابتة تسمح لها بالحفاظ على نفوذها في الشرق الأوسط، ومراقبة التحولات السياسية والعسكرية فيه، وحماية مصالحها الاستراتيجية في مواجهة القوى المنافسة.

أما من منظور إسرائيل، فقد وفر التحالف مع الولايات المتحدة غطاءً سياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً مكّنها من تعزيز موقعها الإقليمي، وضمان تفوقها العسكري النوعي، والحصول على دعم دولي يصعب تأمينه من أي قوة أخرى في النظام الدولي المعاصر.

وفي سياق أوسع، يرى بعض الباحثين في العلاقات الدولية أن هذه الشراكة لا يمكن فصلها عن النظام العالمي الذي تشكّل بعد الحرب العالمية الثانية، والقائم على شبكة من التحالفات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تسعى الولايات المتحدة من خلالها إلى المحافظة على موقعها القيادي في النظام الدولي، وتأمين استقرار الأسواق العالمية وسلاسل الإمداد وممرات التجارة والطاقة.

وفي المقابل، ترى مدارس نقدية أخرى أن هذا التحالف أسهم في منح إسرائيل قدرة استثنائية على التأثير في بعض دوائر صنع القرار الأمريكي، وأن تداخل المصالح الأمنية والاقتصادية والسياسية بين الطرفين أدى إلى نشوء علاقة يصعب أحياناً الفصل فيها بين ما يخدم المصالح الأمريكية وما يخدم المصالح الإسرائيلية.

السؤال ليس ما إذا كانت الولايات المتحدة أداة بيد إسرائيل أو أن إسرائيل مجرد أداة بيد الولايات المتحدة، بل كيف تشكّلت عبر العقود منظومة مصالح ونفوذ متبادل جعلت من العلاقة بين الطرفين أحد أهم محاور التأثير في السياسة الدولية المعاصرة

وبناءً على ذلك، فإن مهمة الصحافة الاستقصائية لا تنتهي عند توصيف هذه العلاقة، بل تمتد إلى تتبّع التشابكات الخفية بين البنية المالية والصناعية والسياسية التي تُغذّيها وتُعيد إنتاجها جيلاً بعد جيل، في ظل عالم متغير تتصارع فيه قوى صاعدة على إعادة تشكيل قواعد النظام الدولي.

المصادر والمراجع

– تقارير التسليح والإنفاق العسكري، 2020–2024: (SIPRI) معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

– Congressional Research Service (CRS): U.S. Foreign Aid to Israel, 2024 تحديث.

– John J. Mearsheimer & Stephen Walt: The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy, Farrar, Straus and Giroux, 2007.

– ملفات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، 2019–2024: Foreign Affairs مجلة.

– مركز كارنيغي للشرق الأوسط :دراسات التحالفات الإقليمية والنفوذ الدولي.

– تقارير الصفقات العسكرية والمساعدات 2023–2024: Wall Street Journalو Axios.

– بيانات الإنفاق السياسي للوبي الإسرائيلي :OpenSecrets.org موقع.

– تحقيقات الدعم الأمريكي للعمليات العسكرية الإسرائيلية :Middle East Eyeو Haaretz.